المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

27/08/2015

فروع منتدى الحقيقة والانصاف المعتصمون يطالبون نقابتهم بالانسحاب من عضوية المجلس الوطني لحقوق الانسان

25/08/2015

حوار الريف

انطلاقا من قناعاتنا النضالية نحن أغلب مكاتب فروع المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف ، بعدالة و مشروعية قضية ضحايا الانتهاكات الجسيمة و سنوات الجمر و الرصاص و المعتصمين أمام **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** لأزيد من سبعة أشهر والمضربين عن الطعام، بعدما سدت في أوجههم أبواب الحوار و النقاش للتسوية العاجلة لكل ملفاتهم العالقة سواء تعلق الأمر بالملفات المصنفة خارج الآجال تعسفا أو الملفات المتعلقة بالإدماج الاجتماعي و التسوية الإدارية و المالية و كذا ملفات ضحايا أهرمومو.

أمام هذه الوضعية الكارثية النفسية والاجتماعية و العائلية لضحايا سنوات الرصاص المضربين عن الطعام رفقة عائلاتهم و أطفالهم نؤكد للرأي العام عن إدانتنا الشديدة لكل أشكال القمع الممنهج و كل أنواع التسويف من طرف الجهات المسؤولة عن ملفات الضحايا –والتي لم تحرك ساكنا إلا باستعمال التهديد وممارسات الإقصاء لضحايا سنوات الرصاص.

1. استنكارنا الشديد لكل الدعاوى التي تتغنى بالديمقراطية وحقوق الانسان وإنصاف الضحايا وعلى رأسها –المجلس الوطني لحقوق الانسان.
2. شجبنا الصارخ لكل أشكال المناورة ومحاولة الالتفاف على التسوية الكاملة لكل الملفات العالقة. –لمنتدى الحقيقة والإنصاف من المجلس الوطني لحقوق الانسان كما جاء فيمطالبتنا بالإنسحاب الفوري –في النقطة 14 في البيان الختامي للمؤتمر الوطني الأخير للمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف.
3. مطالبتنا الدولة المغربية وأعلى سلطة في البلاد بالحل والتسوية النهائية لكل ملفات ضحايا الانتهاكات الجسيمة–باعتبار أن الدولة المغربية المسؤول الرئيسي عن وضعية ضحايا سنوات الرصاص.
4. ندعو كافة القوى الحية بالبلاد وكل الفاعلين السياسيين وجمعيات المجتمع المدني إلى مناصرة قضية الضحايا –العادلة والمشروعة، والسعي الفعلي لحل وتسوية ملفاتهم العالقة.
5. نثمن عاليا كل مبادرة التضامن والتازر من كل الهيئات الحقوقية والسياسية والمدنية والفعاليات المناضلة.
6. نشد على أيادي كل المعتصمين والمضربين عن الطعام الذي وصل بعضهم إلى حالة الإغماء ،حتى تحقيق–كل المطالب العادلة والمشروعة لضحايا سنوات الجمر والرصاص.

الرباط في: 24 غشت 2015

عن مكاتب الفروع المتواجدة بالمعتصم

لجنة الإعلام والتواصل

http://dialoguerif.com/

عصبة حقوق الإنسان تطالب رئيس الحكومة بحل ملف ضحايا سنوات الرصاص

2767/10

المساء

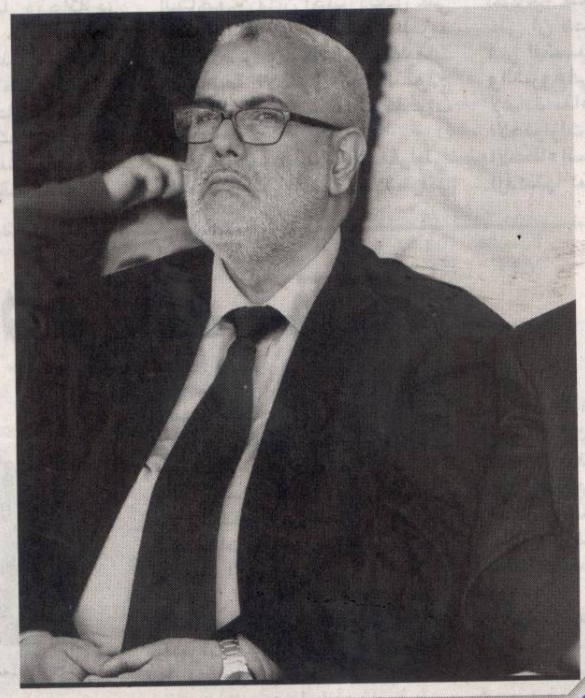

وجهت العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان رسالة إلى رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران تطالبه بحل الملفات العالقة لضحايا سنوات الرصاص الذين يخوضون إضرابا مفتوحا عن الطعام أمام مقر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بالرباط، ووقفت العصبة في رسالتها على ما وصفته بالإهمال الذي طال مطالب آنية ومستعجلة لمجموعة من ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال سنوات الرصاص بالمغرب الذين لم تشملهم تسوية الملف بصفة كلية أو حرموا تعسفا من الإدماج الاجتماعي.

وأضاف المصدر ذاته على أنه ومنذ تنصيب هيئة الإنصاف والمصالحة يوم 7 يناير 2004 بمدينة أكادير، في سياق مسلسل للانفتاح الحقوقي يتبنى مطالب الكشف عن حقيقة الانتهاكات الجسيمة عبر تسليط الضوء على مصير ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتعويض الضحايا أو ذويهم وتحقيق الإنصاف والمصالحة، استبشر الضحايا ومعهم الحركة الحقوقية خيرا بطي صفحة الماضي، والاسترشاد بالتجارب الدولية للعدالة الانتقالية لمعالجة تركة الماضي الأليم . معتبرا أنه ورغم المجهود المبذول والنتائج المهمة التي تحققت إلا أن المعالجة النهائية وفق المرتكزات الدولية للعدالة الانتقالية لم تتحقق بالشكل المطلوب . وهو الأمر الذي يتأكد اليوم باستمرار احتجاجات ضحايا الانتهاكات الجسيمة وذويهم سواء منهم الذين طالبوا بالإنصاف وجبر الضرر خارج الأجل كما تعتبر ذلك السلطات العمومية أو المجلس الوطني لحقوق الإنسان (المجلس الاستشاري سابقا) الجهة التي أوكل لها متابعة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، أو الذين تم إقصاؤهم من توصية الإدماج الاجتماعي. وهو ما يتجسد اليوم في الاعتصام المفتوح لمجموعة من ضحايا الانتهاكات الجسيمة من الفئتين الذين يخوضون اعتصاما مفتوحا منذ 21 يناير 2015 ، ودخول البعض منهم في إضراب لا محدود عن الطعام لأكثر من أسبوع .

وطالبت العصبة رئيس الحكومة بالتدخل العاجل لدراسة مطالب الضحايا، وفي مقدمتها تعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم وبذويهم خلال الأحداث الاجتماعية التي شهدها المغرب سنوات 1981 و1984 و1990 وأحداث الصحراء بعد المسيرة الخضراء سنة 1975 ، مادام شرط الأجل شرط شكلي، وأن استمرار معاناتهم يعتبر جزءا من تركة الانتهاكات الجسيمة التي يجب معالجتها في إطار مسلسل تسوية الملف والمصالحة مع الماضي ، إلى جانب دعوة اللجان الإقليمية المكلفة باتخاذ الإجراءات الضرورية لتحقيق الإدماج الاجتماعي بالنسبة للذين لم تتضمن مقرراتهم التحكيمية هذه التوصية .

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

الخوف من استقلال النيابة العامة عن وزارة العدل

د. جهاد الخمسي
عضو نادي قضاة المغرب

بات من المؤكد وفي تراجع سافر على المكتسبات الدستورية والحقوقية أنه يراد للسلطة القضائية أن تكون ضعيفة، تابعة، رغم أن الدستور ارتقى بها إلى سلطة مستقلة.

ولعل ذلك راجع في نظري إلى عقلية التخوف من السلطة القضائية والتي اتخذت شكلين، الأول وجه إلى المواطن، فتم الحديث عن مصطلحات ضخمة وغريبة مثل «دولة القضاة» و«ديكتاتورية القضاة» و«تغول القضاة»، إذ كان في مطالبة القضاة بما يخوله لهم القانون من حقوق وواجبات أن اعتبروا كمن يأتي على الأخضر واليابس!

وقد رافق ذلك تصورات ومفاهيم وممارسات تحمل في طياتها التناقض، فهكذا نجد وزير العدل يعبر عن قناعاته الشخصية الرافضة لاستقلال النيابة العامة عن وزارته، وهي قناعة أغلبية النواب البرلمانيين، لما في ذلك بحسب زعمهم من ضمانات للمواطن، وذلك عكس ما خلص إليه الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة، وقد تأسس هذا الاتجاه على أسانيد «باطلة» يمكن إيجازها في نقطتين:

– عدم الاعتراف بالنيابة العامة كسلطة قضائية مستقلة.

– عدم إمكانية مراقبة النيابة العامة في حال ما جعلت تحت إشراف الوكيل العام لمحكمة النقض، في حين يمكن محاسبة وزير العدل حول تطبيقه للسياسة الجنائية بواسطة البرلمان.

فبصرف النظر عن الأسس النظرية لمراقبة السلط لبعضها البعض، ذلك أن أي نظام سياسي يحمل مزايا وعيوبا، فإن مراقبة السلط لا تعني ولم تكن لتعني أن تمارس سلطة مهام سلطة أخرى لتمكين غيرهما من ممارسة حقها الرقابي، فلا يمكن القول بجعل السلطة التنفيذية تمارس اختصاصات قضائية صرفة لتمكين البرلمان من المراقبة! إضافة إلى ذلك وخارج الضوابط الدستورية المكتسبة فإن هذا المنطق يقود إلى متاهات فكرية، إذ على ضوئه يمكن أن نتيه بفكرنا، فمثلا يمكن التساؤل عن ضرورة مراقبة البرلمان للقضاء الجالس! وضرورة مراقبة القضاء للحكومة ووزير العدل باعتباره حاليا على رأس النيابة العامة!.

إن التطور الطبيعي للأمور حول ممارسة السلطة في المجتمعات هو الذي يؤدي إلى خلق ضوابط السلط عن طريق تحديدها في الدستور، إذ الثابت في بلدنا أن وزراء العدل تعاقبوا على ترأس النيابة العامة على مر عقود وكثيرا ما استعمل القضاء كأداة للضرب به، خاصة إبان سنوات الرصاص، ومن هنا كثرت التوصيات والمطالبات سواء بشكل مباشر أو غير مباشر حول ضرورة استقلال النيابة العامة عن وزارة العدل، كتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان وجل جمعيات حقوق الإنسان والمجتمع المدني بشكل عام، فلا يمكن أمام هذا الواقع أن يبقى الحال على ما كان تحت أي مسوغ يثبت التاريخ عدم صموده.

وفضلا عن ذلك، وهذا هو الأهم، هو أن الدستور نفسه يسير في اتجاه اعتبار القضاء سلطة مستقلة بما في ذلك النيابة العامة، إذ عنون الباب السابع من الدستور «بالسلطة القضائية» وقد نظم فيه حقوق

بصرف النظر عن الأسس النظرية لمراقبة السلط لبعضها البعض، ذلك أن أي نظام سياسي يحمل مزايا وعيوبا، فإن مراقبة السلط لا تعني ولم تكن لتعني أن تمارس سلطة مهام سلطة أخرى لتمكين غيرهما من ممارسة حقها الرقابي، فلا يمكن القول بجعل السلطة التنفيذية تمارس اختصاصات قضائية صرفة لتمكين البرلمان من المراقبة!

وواجبات القضاة سواء انتموا إلى القضاء الجالس أو القضاء الواقف، وقد استهل هذا الباب بالفصل 107 منه الذي ينص على أن «السلطة القضائية مستقلة عن السلطة التشريعية وعن السلطة التنفيذية»، كما أنه لا مجال لمراقبة البرلمان للسلطة القضائية إذ هي محصورة بالعمل الحكومي، استنادا على الفصل 70 من الدستور.

ويبقى للبرلمان دور مهم في المساهمة في خلق سياسة جنائية ناجعة والتي تم الخلط بينها وبين سلطة الاتهام، اعتبارا لكون هذه السياسة تهدف إلى العمل بكل التدابير والوسائل الكفيلة بزجر الجريمة سواء بواسطة التجريم والعقاب أو بواسطة إجراءات احترازية ووقائية للحد من ظاهرة الإجرام وذلك عن طريق سن قوانين فعالة ومراقبة عمل الحكومة في سهرها على الشأن العام لا سيما الاقتصادي والاجتماعي منه، من تعليم وصحة وتشغيل إلى غير ذلك، لأن هذه المراقبة تصب في إنجاح السياسة الجنائية بمفهومها الواسع.

وفي جانب آخر، فإن جل السياسات الجنائية تعطي للقاضي سلطة تقديرية واسعة محددة بضوابط قانونية، خاصة في مسألة تفريد العقاب، إلا أن الحاصل عندنا –وفي تناقض صارخ– يتم تمرير تصورات تحد من هذه السلطة التقديرية، مثل ما أشارت إليه توصيات الحوار الوطني، وما جاء في مسودة مشروع القانون الجنائي، فكيف لدستور يمنح للقاضي مسؤولية حماية حقوق وحريات الأفراد والجماعات، إذ نص الفصل 117 منه على أن «يتولى القاضي حماية حقوق الأشخاص والجماعات وحرياتهم وأمنهم القضائي وتطبيق القانون» وفي الوقت نفسه تتم الدعوة إلى الحد من سلطته التقديرية، إذ من خلال هذه السلطة يتم مراعاة جوانب لا يمكن في حال من الأحوال للسلطة التشريعية مراعاتها من قبيل المجرم وشخصيته، دوافع ارتكاب الجريمة، الخطورة الإجرامية، ظروف ارتكاب الجريمة، وكل ذلك في صالح الفرد والجماعة، خاصة أن مبدأ التقاضي على درجتين يشكل ضمانة أساسية في حالة ما إذا أسيء استعمال هذه السلطة.

نجد كذلك وعلى خلاف ما تعرفه الساحة القضائية من حراك بهدف الإصلاح المزعوم إصدار مذكرات من طرف وزير العدل ماسة بحقوق القضاة معيبة شكلا وموضوعا إذ هي ليست من اختصاص الوزير شكلا ومخالفة للقانون مضمونا وذلك من قبيل اعتماد الطبع على الحاسوب كمعيار للتنقيط وتنظيم الرخص السنوية. كما تم تكريس مذكرات عامة عبارة عن تعليمات موجهة للنيابة العامة وكأنها أصبحت نصا تشريعيا في عموميتها وتجريدها، فأجهضت سلطة الملاءمة التي لا تقتضي التجريد والعمومية، (لعل في قضية قاضي صفرو خير مثال على ذلك).

والشكل الثاني من التخوف من السلطة القضائية نفسي إذ أن السياسي يخاف من سحب البساط منه ويخاف من أن يحاسبه القضاء ويعاقبه إذا ما أخطأ، فلا غرابة أن يصرح وزير العدل في حوار صحفي فيما معناه أن السياسة الجنائية الحالية تعمل على عدم تسليط سوط القضاء على ممارس السياسة في كل تصريح له ولو زاغ قليلا بهدف عدم التشويش على الممارسة السياسية، فحتى وإن تم قبول هذا الطرح على أساس أن الأمر يتعلق بتصريحات مجردة أثناء الممارسة السياسية، فإن وزير العدل لم يعبر بشكل صريح حول مسألة الإفلات من العقاب من خلال ممارسته للاتهام من عدمه كلما تعلق الأمر بالسياسي أكان برلمانيا أو حكوميا إذا ما أقدم على فعل جرمي أضر بالمجتمع كاستغلال النفوذ والرشوة ونهب المال العام، وذلك بالرغم من أن الحوار الصحفي تضمن أسئلة حول هذه المسألة، فشتان بين الاثنين.

ولعل في قرار الوزير تأجيل البت في الشكايات الخاصة بالتدبير المحلي، مبررا ذلك بأن جلها تتم على سبيل التشهير ما يحمل التناقض عن ما قيل حول سياسته الجنائية التي لا تسلط القضاء على تصريحات السياسيين، علما أن الحقيقة هي أن هذا التأجيل يرجع لاعتبارات سياسية، ترتب عنها تأجيل حق الدولة في العقاب عن طريق غل يد القضاء.

إنها إذن السياسة التي تتلون بالألوان وبها تتغير المواقف بتغير المصالح، بينما العدل عن طريق الحكم بين الناس طبقا للقانون لا لون له، لذا حان الوقت أكثر من أي وقت مضى كي يعمل القضاة كرجل واحد للدفاع عن المكتسبات الدستورية، لنتمكن من تولي مهامنا الجسيمة بما يكفل حسن سير العدالة وتمكين المواطن من حقه وحمايته من كل تعسف وطغيان.

"الكوربيس"... قلعة عذاب

4778/7

يظل المحتجزون جاثمين على الأرض بأعين معصوبة وأياد مغلولة

قلعة مكونة، وأكدز، ودار بريشة، والكوربيس، وغيرها من المعتقلات التي كانت سرية، عاش فيها المئات أو الآلاف من الأشخاص، معاناة حقيقية، وفيها ذاقوا طعم العذاب بكل نكهاته. جروح بعضهم لم تلتئم بعد، ومازالت إلى اليوم، غائرة كلما عادوا بذكرياتهم إلى الوراء. "كتاب الاعتقال والتقاسم: الفضاءات والذاكرة"، الذي أصدره المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عن دار النشر "لاكروازي دي شومان"، يكشف خبايا 10 معتقلات، وتفاصيل بناياتها والأشخاص الذين كانوا "ضيوفا" فيها، إلى جانب مسار تحويل أغلبها، إلى سجون، في الوقت الذي كانت فيه عبارة عن قصور أو قصبات أو منازل، لتكون شاهدة على حصص من التعذيب النفسي والجسدي. إزاحة الستار عن تلك المعتقلات، جاءت حسب ما أكده المجلس في إطار برنامج مواكبة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، في مجال الأرشيف والتاريخ والذاكرة، وهو البرنامج الممول من قبل الاتحاد الأوربي، الهادف إلى تعزيز مسار إرساء الديمقراطية وإعمال حقوق الإنسان بالمغرب.

إعداد: إيمان رضيف

تصوير:
جان ميشيل رويز/ سيسيل تريال

المادة الصحفية والصور منشورة باتفاق مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان

صور من الكوربيس

يحكي الكتاب عن قصة تحول "الفيلا البيضاء" بالمطار القديم إلى مركز محاط بالمستودعات لتخزين البشر عوض قطع غيار الطائرة، مؤكدا أن اسم الطيار كازيس الذي تحطمت طائرته سنة 1913 على الصخور الشاطئية للصويرة، أطلق على أول مطار أنشئ بالبيضاء، والذي انتقل اسمه لاحقا من كامب كازيس، إلى مطار أنفا.

وتغيرت وظائفه وأدواره ومساحته مع مرور الزمن، وفي 1937 بني به مستودع كبير استعمل لاحقا من قبل القوات الأمريكية، إثر إنزالها 1942، فاستخدمته قوات الحلفاء إبان الحرب العالمية الثانية للتخزين والصيانة.

وبعد نهاية الحرب، تحولت إحدى بناياته المعروفة بـ"الفيلا البيضاء" إلى مقر عام للخطوط الجوية الفرنسية بالمغرب، ثم تحولت بعد ذلك، وابتداء من 1956 إلى مقر عام لفرع الخطوط الملكية المغربية.

وبعد أن أخذ مطار النواصر الريادة من المطار أنفا، الذي تجاوزته المعايير الدولية في بناء المطارات، وصار في نظر البعض ملائما للقيام بوظائف جديدة، شهدت 1973 ميلاد "الكوربيس".

فتح المركز، حسب تأكيد الكتاب، لاستقبال المتهمين في أحداث مارس 1973، الذين لم تستوعبهم كوميسارية "درب مولاي الشريف"، وبالتالي فهو لم يكن مؤسسة سجنية ولا مقرا رسميا للشرطة، لكنه استعمل تحت مسؤولية الفرقة الوطنية للضابطة القضائية ملحقا لـ "درب مولاي الشريف".

واحتضن المعتقل إضافة إلى "رفاق عمر دهكون" نقابيين وسياسيين من مشارب مختلفة، وطلبة ماركسيين، من منظمة "الاتحاد الوطني لطلبة المغرب"، إلى جانب أسماء كل من نوبير الأموي الذي كان وقتئذ رئيسا لنقابة مفتشي التعليم الابتدائي، ومحمد بوكرين المتهم في أحداث 1973 وآخرين.

أكد الكتاب أن "الكوربيس"، هو معتقل الدرجة الصفر للحياة، حيث الجوع والبرد وانعدام النظافة، فكان المحتجزون به يجبرون على أن يظلوا جاثمين على الأرض بأعين معصوبة وأياد مغلولة، تحت نور الكهرباء ليل نهار، بل إن قلة الأصفاد، حسب ما جاء في الكتاب، وكثرة المحتجزين جعلت الحراس يعمدون إلى تكبيل كل محتجزين اثنين بقيد واحد، فصارت عملية التفاهم بين فردي كل ثنائي حين يتقاسمان القيد نفسه ضربا من العبث والمهانة الإضافية في الوقت نفسه.

وافتقد المحتجزون إلى الأغطية، حيث وضعت رهن إشارتهم بطانيتان لكل أربعة منهم، يفترشون الأرض في شبه عراء، حيث تتسرب قطرات الماء تقوب السقوف كلما جادت السماء بالغيث، فتتجمد الأجساد المتراكمة جنبا إلى جنب، ويشتد القر ليلا خلال فصل الشتاء ويطول انتظار إشراقة شمس يوم جديد.

واقتصرت التغذية داخل "الكوربيس" على قطعة خبز خلال اليوم الواحد مع كأس شاي ساعة الفطور، وما يشبه الحساء خلال وجبتي الغذاء والعشاء. أما الفسحة، فهي لبضع دقائق في بهو مستطيل محاذ للمراحيض، التي لم تكن أكثر من ثقب في الأرض، مفتوحة على الهواء الطلق. كان قضاء الحاجة يتطلب الانتظار في طوابير مادام المحتجزون موزعين على مستودعات مساحة كل واحدة منها 100 متر مربع، يحشر في كل واحد منها بين 100 محتجز و200.

وأخطر معاناة المحتجزين معاناتهم مع السل الذي انتشر، وكان الحل الوحيد الذي اقترح لمواجهته، هو العزل الذي طال عددا من الذين شحبت وجوههم وأدرك الهزال أجسادهم، وكانت الحصيلة وفاة حوالي 20 محتجزا.

وجاء في الكتاب أن المحتجزين عاشوا في ظل التعذيب وتآزم النفسيات وانحطاط المعنويات، لحظات توتر وشتان ازمت وضعيتهم أكثر، خاصة في ظل تنوع مشاربهم السياسية والفكرية والمذهبية.

سبع منتخبات بلجيكيات يؤطرن مرشحات مغربيات لانتخابات 4 شتنبر

تقوم سبع منتخبات بلجيكيات من منطقة بروكسيل – العاصمة في الفترة ما بين 26 غشت وفاتح شتنبر 2015 بزيارة لعدد من المدن المغربية وذلك من أجل مواكبة نساء شابات مغربيات مرشحات للانتخابات المحلية والجهوية المقررة في 4 شتنبر القادم .

وقالت سيمون سوسكيند ، نائبة ببرلمان بروكسيل (الحزب الاشتراكي)، إن هذه الخطوة تندرج في إطار مشروع ''نساء الغد الرائدات'' الذي يروم تأطير النساء المرشحات خلال هذه الاستحقاقات ووضع تجربة نساء منتخبات محليا وجهويا ببلجيكا رهن إشارة الشابات المغربيات اللواتي تخضن أغلبهن غمار الانتخابات لأول مرة، وذلك من أجل تهييئهن بشكل أفضل لمواجهة التحديات التي ستصادفهن وكذا تمكينهن من إسماع أصواتهن وأصوات النساء في جماعتهن.

وأضافت سوسكيند ،أن تنفيذ مشروع ''نساء الغد الرائدات '' الذي ترعاه كل من جمعية (أكسون إن ميديتيرانيون) البلجيكية، المدعومة من فدرالية والوني بروكسيل والجمعية الديمقراطية لنساء المغرب والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، يأتي عقب النجاح الذي حظيت به التجربة النموذجية الأولى التي تم تنفذيها على مدى 14 شهرا مع شابات من المغرب وتونس والجزائر وبلجيكا، والتي تميزت بشكل خاص بتمكين المشاركات من تتبع مرشحات بلجيكيات في مختلف الاستحقاقات الانتخابية التي جرت في ماي 2014 وأتيحت خلالها الفرصة للمشاركات على امتداد هذه الفترة لمواكبة المرشحات البلجيكيات في حملاتهن وتجمعاتهن الانتخابية.

وفضلا عن سيمون سوسكيند التي يرجع لها الفضل في إطلاق هذا المشروع، يضم الوفد البلجيكي كلا من ماري أرينا، نائبة بالبرلمان الأوروبي ومستشارة ببلدية فوريست وعضو الحزب الاشتراكي ومريم الحاميدين، نائبة عمدة بلدية فوريست وعضو حزب البيئة (إيكولو)، ونادية اليوسفي، مستشارة ببلدية فوريست ونائبة ببرلمان بروكسيل (الحزب الاشتراكي)، وزوي جينو، مستشارة ببلدية سان–جوس ونائبة ببرلمان بروكسيل (حزب البيئة)، وفيرونيك جامول، مستشارة ببلدية اودرغيم ونائبة ببرلمان بروكسيل، وفتيحة سعيد، نائبة عمدة بلدية إيفر .

http://kafapresse.com/index.php?ida=33355

ضحايا سنوات الرصاص يحرجون رئيس الحكومة في عز الحملة الانتخابية

كتب يوم الأربعاء 26 أغسطس 2015 م على الساعة 11:39

وجه حقوقيون ونشطاء منضوون تحت لواء العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان، رسالة إنذاريه لعبد الإله بنكران، رئيس الحكومة الحالي، تدعوه من خلالها إلى التدخل الفوري والفعال لحل مشكلة عدد من المعتصمين من ضحايا سنوات الرصاص، أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان والنظر إلى مطالبهم المستعجلة ومحاولة إيجاد حلول أنية تنهي محنة المعتصمين.

وقد دخل مجموعة من الأشخاص ممن تعرضوا لانتهاكات جسيمة، وتعرضوا كذلك للتعذيب الجسدي والنفسي في الساحات والسجون السرية والمعتقلات المغربية أيام سنوات الرصاص، في عهد الملك الراحل الحسن الثاني، في اعتصام مفتوح تجاوز السبعة أشهر، مطالبين رد الاعتبار من الدولة المغربية، وتعويضهم عن ما طالهم من اعتداءات.

وهددت الرسالة التي توجهت بها العصبة لرئيس الحكومة، بأنه في عدم تدخل الحكومة لحل أزمة المعتصمين، ستؤول الأمور إلى كارثة إنسانية بدون شك، خصوصا وأن بعضهم دخل في إضرابات عن الطعام غير محددة الآجال، واستغربت الرسالة أيضا من موقف المجلس الذي يعد المؤسسة الوطنية الأولى المنوط بها حماية حقوق الإنسان وصيانة كرامة المواطن، إلا أنه لم يسع إلى يجاد حلول استعجاليه لأزمة المتظاهرين.

والأمر الذي يبعث على القلق هو أن بين المعتصمين مسنين وأشخاص متقدمون في السن، ومن الوارد جدا أن يلقى أحدهم حتفه ما سيضع المجلس في ورطة حقيقية، ويذكر أن هؤلاء فئة ممن تضرروا في خضم الأحداث الاجتماعية التي عرفها المغرب سنوات 1981 و1984 و1990، بالإضافة إلى سكان الصحراء الذين تضرروا جراء أحداث ما بعد المسيرة الخضراء.

http://www.febrayer.com/240479.html

الدعوة إلى إنشاء عيادات قانونية بكل جهات المملكة

دعا مشاركون في لقاء حول موضوع آليات حماية والنهوض بحقوق الإنسان، نظم أمس الأربعاء بالدار البيضاء، إلى إنشاء عيادات قانونية بكل جهات المملكة.

واعتبروا خلال هذا اللقاء المنظم بمبادرة من اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان للدار البيضاء- سطات، أن هذه العيادات القانونية ، التي تشكل وسيلة لتقديم المساعدة والمواكبة القانونية ، تسمح للخريجين بتطبيق ما اكتسبوه من معارف خلال تكوينهم القانوني.وأوضحوا أن إنشاء هذه العيادات على مستوى الجهات، سيمكن الشركات والأفراد من الحصول على الاستشارات القانونية تحت إشراف أساتذة جامعيين بشكل سري ومجاني.وفي سياق متصل، أشاروا إلى أن هذا اللقاء يروم إغناء النقاش حول موضوع العيادات القانونية باعتبارها آلية لحماية والنهوض بحقوق الإنسان، على مستوى مؤسسات التعليم العالي، فضلا عن تشجيع كليات الحقوق والخبراء والفاعلين الجمعويين على الانخراط في عملية إنشاء هذه العيادات داخل الجامعات.وقد شكل هذا اللقاء، المنظم بشراكة مع عيادة حقوق الإنسان بجامعة القدس (فلسطين)، فرصة لتبادل التجارب والخبرات، بين الهيئات والجامعيين والقانونيين المغاربة ونظرائهم العرب والأجانب.وشارك في هذا اللقاء ممثلون **عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، وجامعات الحسن الأول بسطات، والحسن الثاني بالدار البيضاء ، ومحمد الخامس بالرباط ، إضافة إلى هيئات تمثل المجتمع المدني المشتغل في مجال حقوق الإنسان ، ومجموعة من المحامين ، والقضاة، والأساتذة الجامعيين.ويذكر أنه تم خلال السنة الجارية إطلاق أول عيادة قانونية في المغرب ، والتي تتواجد بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية محمد الخامس "أكدال".

http://www.kafapresse.com/index.php?ida=33367

http://www.menara.ma/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9/2015/08/27/1685660-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B9%D9%88%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A5%D9%86%D8%B4%D8%A7%D8%A1-%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%83%D9%84-%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9.html

كولومبيا تستضيف السينما المغربية من خلال إبداعها الملتزم بحقوق الإنسان من 1 إلى 29 شتنبر القادم

تحتفي منظمتا أرتيديا وكابايوك الكولومبيتان غير الحكوميتين، من 1 إلى 29 شتنبر القادم بكولومبيا، بالسينما المغربية من خلال إبداعها الملتزم بحقوق الإنسان عبر تنظيم دورة "بعد طنجة : المغرب اليوم".

وأوضح بلاغ للمنظمين أن هذا اللقاء الثقافي الحقوقي، الذي يديره كل من العربي الحارثي وليونور إسغيرا، يعد "فضاء مغربيا كولومبيا للتأمل في الذاكرة التاريخية والتحولات السياسية" التي يمر بها البلدان، ويهدف إلى "تكسير الصور النمطية والتعريف بالسينما المغربية الجديدة باعتبارها تيارا ملتزما بقيم الديموقراطية، والحداثة، وثقافة حقوق الإنسان".

أما الأفلام المغربية المبرمجة للعرض في هذه الدورة فهي "جوق العميين"، و"إطار الليل"، و"العيون الجافة"، و"أماكننا الممنوعة"، و"كازا نيكرا"، و"خيل الله"، و"فوق الدار البيضاء الملائكة لا تحلق"، و"موت للبيع"، و"روك القصبة"، و"أمل"، و"حياة قصيرة"، و"الفوهة"، و"اليد اليسرى"، و"من تنغير إلى القدس"، و"صرخة الخشخاش"، و"أسماك الصحراء"، و"ليلتهم"، و"بطاقة بريدية".

وستصاحب عرض هذه الأفلام موائد مستديرة وورشات متعددة، بمشاركة المخرجين المغاربة نرجس النجار ونور الدين الخماري وفوزي بن سعيد، ومحمد عبد الرحمان التازي، والممثلين منى فتو ويونس ميكري، وكذا المخرجين الكولومبيين ماريا غامبوا، وأوسكار رويث، وبريسيليا بيديا، ومارتا إنكابي، وميليدي أوروثكو دوميكو.

ويشارك في هذه اللقاءات الفكرية أيضا كل من سعيد الأمزازي، رئيس جامعة محمد الخامس وصارم الفاسي الفهري، مدير المركز السينمائي المغربي، وأمينة بوعياش، الأمينة العامة للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، والمصطفى أزناسني، مستشار في المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى شخصيات أكاديمية وحقوقية كولومبية كسارة فيرناندیث، وأنخيلا بوتيرو، وإيسيكيو مانويل سانتشيس إريرا، وساندرا بوردا، وديبغو فرانكو، وماورثيو تينيريلو، وغيرهم.

وسيتم تنظيم هذه الدورة بشراكة **مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، والمركز السينمائي المغربي، وجامعة محمد الخامس، ووزارة الثقافة الكولومبية، والمركز السينمائي لبوغوتا، وكل من بلدية بوغوتا وميدلين، وجامعتي تاديو وأنتيوكيا.

شارك هذا الموضوع:

* اضغط للمشاركة على تويتر (فتح في نافذة جديدة)
* شارك على فيس بوك (فتح في نافذة جديدة)
* اضغط للمشاركة على Google+ (فتح في نافذة جديدة)

http://www.maghress.com/ahdathpress/301963

تصدع وسط منتدى الحقيقة و الإنصاف بسبب المضربين عن الطعام أمام مجلس اليزمي

قال متابعون للشأن الحقوقي ان تصدعا وقع بين المنتدى المغربي للحقيقة و الانصاف و فروعه بسبب وضعية المضربين عن الطعام ام مجلس اليزمي و التي اختار رئيس المنتدى مصطفى المانوزي سياسة "أضعف الايمان" للتضامن معهم بسبب ان بعض الملفات خارج الآجال.

و استنكر بلاغ لفروع المنتدى المغربي للحقيقة و الانصاف التي آزوت المعتصمين ما قالت " كل الدعاوى التي تتغنى بالديمقراطية و حقوق الانسان و إنصاف الضحايا و على رأسها –المجلس الوطني لحقوق الانسان. الذي طالبوا بالإنسحاب الفور منه كما جاء في النقطة 14 في البيان الختامي للمؤتمر الوطني الأخير للمنتدى المغربي من أجل الحقيقة و الإنصاف.

و طالب بلاغ الفروع الدولة المغربية و أعلى سلطة في البلاد بالحل و التسوية النهائية لكل ملفات ضحايا الانتهاكات الجسيمة ، باعتبار أن الدولة المغربية المسؤول الرئيسي عن وضعية ضحايا سنوات الرصاص.

من جهة أخرى تستمر التنسيقية الوطنية لضحايا الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال سنوات الرصاص بالمغرب اعتصامها المفتوح أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي تجاوز سبعة أشهر ، كما يخوض بعض أعضائها إضرابا مفتوحا عن الطعام منذ 17 غشت الجاري وذلك للمطالبة بمعالجة ملفاتهم المصنفة تعسفا خارج الأجل وإصدار توصية الإدماج الإجتماعي لفائدة المحرومين منها وباقي المطالب المشروعة والعادلة.

و عبرت التنسيقية بالمناسبة في بيان لها ،عن استمرارها في معركة الكرامة وتشبتها بكل مطالبها العادلة والمشروعة و التمست من كل المتدخلين والفعاليات الوطنية والجمعيات الحقوقية التدخل العاجل لتمكين الضحايا المعتصمين والمضربين عن الطعام من حقوقهم في جبر ضررهم بشكل ينصفهم ويعيد لهم الإعتبار قبل حصول كارثة إنسانية جراء الإهمال واللامبالاة غير المسؤولة، كما تناشد كل الغيورين أخذ المبادرة لضمان حق المضربين عن الطعام في الحياة وفي السلامة البدنية.

وتحمل أي تطور سلبي يتعلق بالضحايا المعتصمين والمضربين عن الطعام إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان وباقي الجهات ذات العلاقة بالملف.

http://www.zoompresse.com/news7615.html

ربورتاج اليوم الدراسي حول آليات حماية حقوق الإنسان و النهوض: بها تجربة العيادات القانونية

نشرة المسائية: 26 غشت 2015

http://www.2m.ma/Infos

المهاجرون الأفارقة في المغرب قضية منسية

بالرغم من توصيات المجلس القومي لحقوق الإنسان المتكررة للمملكة المغربية بضرورة بلورة وتنفيذ سياسة عمومية فعلية في مجال الهجرة، تضمن حماية الحقوق وترتكز على التعاون الدولي، وتقوم على دمج المهاجرين في المجتمع المدني، وكذلك تأكيدات العاهل المغربي الملك محمد السادس على ضرورة التعامل مع ملف الهجرة بطريقة إنسانية وشامله مع الالتزام بمقتضيات القانون الدولي ووفق معايير مقاربة متجددة للتعاون متعدد الأطراف، إلا أن الآلاف من المهاجرين من دول جنوب الصحراء الأفريقية المقيمين في المغرب، لا يزالون يعانون من أوضاع معيشية صعبة، بعضها نابع عن ضعف الإمكانات التي تمكن من تطبيق الاتفاقيات وتوجيه الدعم المخصص للمهاجرين في قنواته الطبيعية، والبعض نابع من الظروف الاقتصادية التي يعاني منها العالم منذ 2009.

إحصائيات رسمية

ويقول الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب محمد الصبار إنه جرى خلال العام 2014 عملية تسوية أزيد من 16 ألف طلب من مجموع 27 ألف طلب قدمها مهاجرون أفارقة وسوريون لتسوية أوضاع الإقامة في المغرب، منها حوالي 10 آلاف طلب لنساء والباقي رجال، فيما احتلت السنغال النسبة الأكبر من عدد المهاجرين بنسبة حوالي 25 في المئة، يليهم السوريون بنسبة حوالي 20 في المئة ثم نيجيريا بنسبة 9 في المئة، وتوزع 46 في المئة من المهاجرين على 112 دولة أخرى.

ويضيف الصبار، أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان رصد في بحث ميداني صدر أخيرا، أن عملية التسوية القانونية شابها بعض الاختلالات من حيث منهج انتقاء الملفات الذي تسبب في رفض العديد منها وصعوبة التواصل اللغوي مع المهاجرين الناطقين بالانجليزية بسبب نقص المترجمين في مراكز التقديم، وعدم ضبط الموظفين أحيانا لإجراءات التسوية وغياب المرونة في استيفاء الطلبات، كما سجل المجلس صعوبات منح المشغلين رخص الشغل لمستخدميهم من المهاجرين، وصعوبة إثبات الإقامة في المغرب لمدة زمنية محددة وعدم تعاون بعض السفارات في تسليم وثائق الهوية لمواطنيها، فضلاً عن تخوف مهاجري جنوب الصحراء من التقدم بطلباتهم خشية التعرض للترحيل.

مساعدات محلية

وتشير رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان خديجة الرياضي إلى أن جمعية «الأيادي المتضامنة» بالتعاون مع «الجمعية المغربية لإدماج المهاجرين» أطلقت مشروعين لخدمة ورعاية المهاجرين الأفارقة ، المشروع الأول يتعلق ببرنامج الإدماج الاجتماعي والتربوي والثقافي للمهاجرين، والثاني يتعلق بتقديم المساعدات الإنسانية لهم،

ويسعى البرنامج الذي تم إعداده بشراكة مع الوزارة المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج وشؤون الهجرة وبتعاون مع بلدية مالقا الإسبانية، إلى مساعدة المهاجرين الأجانب المقيمين بالمغرب وتسهيل عملية إقامتهم وإدماجهم الشامل في المحيط الاجتماعي والتربوي والثقافي، وكذلك تسهيل إدماجهم في الخدمات الأساسية كالتعليم النظامي وغير النظامي والصحة وتقديم الإرشاد والتوجيه القانوني فيما يخص حقوق المهاجرين، والدعم المدرسي والقيام بأنشطة تربوية لأبنائهم.

فرار

يشير الناشط أحمد السكتاوي إلى أن المئات من المهاجرين الأفارقة يستوطنون جبال «جورجو» المطلة على الساحل المتوسطي لجبال الريف، وكذلك الجبال الغابوية المطلة على مدينة مليلية المغربية المحتلة، كمرحلة لتدبير الأمور وإعداد الخطط لاختراق السياج الحدودي لمدينة مليلية، رغم الحراسة الأمنية المشددة.

http://www.albayan.ae/one-world/arabs/2015-08-27-1.2446037

الهيئات الوطنية والدولية التي ستراقب الانتخابات المقبلة

أفاد **بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان** بأن اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات منحت، عقب دراسة الطلبات التي توصلت بها، الاعتماد لـ41 هيئة وطنية ودولية لملاحظة الاستحقاقات الانتخابية المقبلة.

وأوضح البلاغ أن اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات منحت، عقب دراسة الطلبات التي توصلت بها، الاعتماد ل 41 هيئة وطنية ودولية، منها 34 جمعية وطنية و6 منظمات دولية بالإضافة إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ستعبئ أكثر من 4000 ملاحظ منهم 76 ملاحظا دوليا سيقومون (على مستوى الحملة والاقتراع) بملاحظة انتخاب أعضاء مجالس الجهات والجماعات ومجالس العمالات والأقاليم ومجلس المستشارين.

وأضاف المصدر ذاته أن اللجنة رفضت طلب 16 جمعية لعدم توفر ملف الطلب على الوثائق المطلوبة أو لكون مواد قوانينها الأساسية المتعلقة بأنشطتها وأهدافها ليست لها صلة بالمجالات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الثانية للقانون رقم 30.11 القاضي بتحديد شروط وكيفيات الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات.

وهكذا، يضيف البلاغ، اعتمدت اللجنة الخاصة، فضلا عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي سيعبئ أكثر من 500 شخص للتتبع الميداني وعلى المستوى المركزي لمختلف الاستحقاقات الانتخابية، عددا من الجمعيات الوطنية ممثلة في كل من الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، والنسيج الجمعوي لرصد الانتخابات، والمنتدى المدني الديمقراطي المغربي، والمرصد الوطني لحقوق الناخب، وجمعية تتريت (أكادير)، والوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتحالف النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وجمعية جيل التقنية والتنمية (السمارة)، وجمعية شباب بلا حدود (الحوز)، ومركز التفكير الاستراتيجي والدفاع عن الديمقراطية (العيون)، وجمعية تسغناس للثقافة والتنمية (الناظور)، والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، ومركز حقوق الناس، ومركز الشروق للديمقراطية والإعلام، وإبداعات نسائية (صفرو)، وفدرالية الرابطة الديمقراطية لنساء المغرب.

ومن بين الجمعيات أيضا منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، والجمعية المغربية لمناهضة العنف ضد النساء، وشبكة الأمل للإغاثة والتنمية المستدامة (الحسيمة)، وجمعية الريف لحقوق الإنسان، وجمعية أريف للثقافة والتراث (الحسيمة)، وجمعية مساعدة الأشخاص المعاقين (العيون)، والرابطة الوطنية للشباب والطفولة، والجمعية المغربية الشبابية للتنمية، والمنتدى المغربي للديمقراطية وحقوق الإنسان، وجمعية تاسيلا اكرحاحي للتعاون والتنمية القروية (أكادير)، وائتلاف المذكوري لحقوق الإنسان (الكارة)، وجمعية عالم بريس للإعلام والصحافة (الرحامنة)، والمجلس الجهوي للشبكة المغربية لحقوق الإنسان (جهة بني ملال خنيفرة)، ومرصد الحريات وحقوق الإنسان (جهة الدار البيضاء الكبرى)، وجمعية حي العودة للبيئة والتنمية (السمارة)، وجمعية الباحثين في قانون المنازعات (وجدة)، والجمعية الوطنية للتنمية المستدامة والتعاون الدولي (واد زم) ومنتدى إفوس للديمقراطية وحقوق الإنسان (طاطا).

وأضاف المصدر ذاته أن اللجنة منحت كذلك الاعتماد لعدد من المنظمات الدولية، ممثلة في المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية، والمعهد الوطني الديمقراطي، وشبكة الانتخابات في العالم العربي، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، وفدرالية مراكز حقوق الإنسان في البلدان العربية ومنظمة "جندر كونسيرنز إنترناشيونال".

من جهة أخرى، ستشارك عدد من الهيئات الدولية والخبراء الدوليين في عملية الملاحظة وذلك بدعوة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إطار ممارسته لاختصاصاته المنصوص عليها في الظهير المحدث له لاسيما الفقرة الثانية من المادة 36. ويتعلق الأمر بشكل خاص بكل من سفارات كندا والسويد وهولندا وبريطانيا، بالإضافة إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بكل من البحرين ومصر والأردن وقطر وفلسطين وتونس.

وفي نفس الإطار، وجه المجلس الدعوة كذلك للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمة المدن والحكومات المحلية الإفريقية المتحدة ومرصد الانتخابات السياسة في العالم العربي والإسلامي.

وذكر المصدر ذاته بأن بعثة خاصة للاتحاد الأوروبي توجد بالمغرب منذ 15 غشت وإلى غاية 14 شتنبر من أجل تقييم إجراء إجمالي لإطار وسير هذا المسلسل الانتخابي.

http://press.umoz.info/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A-%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%82%D8%A8/

الجمعية المغربية لحقوق الانسان تطالب بإعادة محاكمة طلبة فاس ...بسبب الخروقات التي شابت محاكمتهم....(1)

طالبت الجمعية المغربية لحقوق الانسان في بيان لها، بإعادة التحقيق مع كل الأطراف المتنسببة في مقتل الطالب الاسلام عبد الرحيم الحسناوي يوم 24 أبريل سنة 2014، بجامعة سيدي محمد بن عبد الله – ظهر المهراز بفاس.

ودعا المكتب المركزي للجمعية إلى ضرورة إعادة محاكمة الطلبة المشاركين في الأحداث، في إطار محاكمة عادلة، تتوفر فيها كل الشروط والضمانات القانونية والحقوقية ، و إطلاق سراح الطلبة الذين ثبت أنهم لم يكونوا بمسرح الأحداث، وإسقاط المتابعة عنهم. وسجلت الجمعية "متابعة الطلبة المنتمين لفصيل واحد (النهج الديمقراطي القاعدي)، رغم أن المواجهة، حسب التصريحات الرسمية، شارك فيها فصيلان (النهج الديمقراطي القاعدي والتجديد الطلابي)، واعتقال بعض الطلبة، الذين يؤكد الشهود عدم تواجدهم بمسرح الأحداث، ساعة وقوعها، انتقاما منهم بسبب أنشطتهم ونضالاتهم الطلابية".

وأشارت الجمعية إلى ما وصفته بالتأثير على القضاء، في هذه القضية، من خلال "تصريحات كل من رئيس الحكومة، ووزير الداخلية بالبرلمان، ومجموعة من النواب البرلمانيين". وسجلت "انتفاء مبدأ علنية الجلسات، نظرا للحصار المضروب على محيط المحكمة، ومنع المواطنين من متابعة أطوار المحاكمة"، وكذا "المس بحق الدفاع في الترافع، والمتمثل في التضييقات والمقاطعات المتكررة من طرف هيئة المحكمة، ورفض كل الدفوعات الشكلية والملتمسات بضرورة إحضار الشهود والطبيب الذي أشرف على علاج الضحية، والاطلاع على تقرير **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** في الموضوع". كما أشار بيان الجمعية إلى "عدم تمتيع المعتقلين، خلال فترة الحراسة النظرية، بحقوقهم المنصوص عليها في قانون المسطرة الجنائية (المادتان 66 و67) والمواثيق والعهود الدولية، حق التزام الصمت، حق الاستعانة بالدفاع، إشعار العائلة". كما أن الجلسة بحسب الجمعية المغربية لحقوق الانسان "رفعت قبل إعطاء الكلمة للمتهمين، والنطق بالحكم، خلال مدة قصيرة من المداولة، مما يوحي بأن قرار الإدانة كان قرارا سياسيا وليس قضائيا".

هذا و قد سبق لنا نشر بيان صادر من داخل السجن للرفيق "محمد غلوط" العروف على الصعيد الوطني والذي قام بسرد ظروف الإعتقال و المحاكمة التي تعرض لها رفقة رفاقه

http://www.injazpress.co.vu/2015/08/1_26.html

15722/2

Femmes leaders de demain

Des élues locales belges accompagnent les candidates marocaines aux élections du 4 septembre 2015

L'association Action in Mediterranean, soutenue par la Fédération Wallonie-Bruxelles (FWB), l'Association démocratique des femmes du Maroc (ADFM, Casablanca) et le Conseil national des droits de l'Homme du Maroc (CNDH) poursuivent leur projet «Femmes Leaders de demain» et organisent un échange d'expériences dans le cadre des élections communales et régionales marocaines du 4 septembre 2015. Sept élues belges de la région de Bruxelles-Capitale se rendent du 26 août au 1er septembre dans différentes villes du Maroc pour accompagner de jeunes femmes marocaines candidates aux élections du 4 septembre.

La délégation belge est composée de Marie Arena, députée européenne, conseillère communale à Forest et membre du Parti socialiste ; Mariam El Hamidine, échevine (adjointe au maire) à Forest et membre du Parti écolo ; Nadia El Yousfi, conseillère communale à Forest et députée bruxelloise (PS) ; Zoé Genot, conseillère communale à Saint-Josse et députée bruxelloise (Écolo) ; Véronique Jamoulle, conseillère communale à Auderghem et députée bruxelloise (PS) ; Fatiha Saïdi, échevine à Evere (PS) et de Simone Susskind, députée bruxelloise (PS), qui est à l'initiative de ce projet.

Ce module a pour but d'apporter à ces jeunes femmes, dont la plupart se présentent pour la première fois, l'expérience de femmes élues locales et régionales belges, afin de leur permettre d'être mieux préparées à faire face aux défis auxquels elles sont confrontées et de pouvoir mieux faire entendre leurs voix et celles des femmes dans leur communauté. ■

Cinéma et Droits de l'Homme

La Colombie rend hommage au Maroc

Le cinéma marocain sera à l'honneur à Bogota et Medellin du 1er au 29 septembre 2015 en présence de nombreux réalisateurs marocains.

Dans le cadre de la 3ème édition du cycle Cinéma et Droits de l'Homme, les associations Artedea et Capaiuc ; le **Conseil National des Droits de l'Homme** ; le Centre Cinématographique du Maroc ; l'Université Mohammed V de Rabat ; le ministère de la Culture de Colombie ; la Cinémathèque de Bogota ; les Mairies de Bogotá et Medellín ; et les universités Tadeo et Antioquia, organisent le cycle de cinéma marocain et droits de l'Homme sous le thème : «Après Tanger, le Maroc aujourd'hui».

L'événement qui se tiendra à Bogota et Medellin du 1er au 29 septembre 2015, est une réflexion maroco-colombienne sur la mémoire historique et les processus politiques réciproques.

«Ce cycle vise à rompre avec les stéréotypes et faire connaitre le nouveau cinéma marocain, libre des peurs et tabous, et engagé avec les droits de l'homme, la démocratie et la modernité. Il s'agit de films qui racontent des histoires sans préjugées, ni plis idéologiques, et qui développent une esthétique marquée par un réalisme implacable, en transformant les asymétries sociales, culturelles et politiques en sujet de réflexion éthique sur le Royaume du Maroc et son avenir», affirme un communiqué des organisateurs.

Les projections seront accompagnées de débats et ateliers, auxquels participeront plusieurs cinéastes et acteurs marocains ainsi que des réalisateurs colombiens.

http://www.lematin.ma/express/2015/cinema-et-droits-de-l-homme_la-colombie-rend-hommage-au-maroc/230127.html

DES DÉPUTÉES BELGES VONT COACHER DES CANDIDATES MAROCAINES POUR LE 4 SEPTEMBRE

L'association "Femmes leaders de demain" sera présente au Maroc pour aider les candidates marocaines aux élections.

© Copyright : DR

Sept députées belges de la région de Bruxelles-Capitale se rendront du 26 août au 1er septembre dans différentes villes du royaume pour accompagner de jeunes candidates aux élections du 4 septembre, a-t-on appris mercredi à Bruxelles.

Cette action intitulée "Femmes leaders de demain" a pour objectif de coacher les femmes candidates lors de ces échéances et de leur donner des outils pour se préparer et mieux défendre leurs candidatures à ces élections, a précisé à la MAP Mme Simone Susskind, députée bruxelloise, à l'initiative de ce projet.

Il s'agit d'apporter à ces jeunes femmes, dont la plupart se présentent pour la première fois, l'expérience de femmes élues locales et régionales belges, afin de leur permettre d'être mieux préparées à faire face aux défis auxquels elles sont confrontées et de pouvoir mieux faire entendre leurs voix et celles des femmes dans leur communauté, a-t-elle ajouté.

Organisé par l'association Actions en Méditerranée, avec le soutien notamment du Conseil national des Droits de l'Homme (CNDH), de la Fédération Wallonie-Bruxelles (FWB) et de l'Association démocratique des Femmes du Maroc, le projet "Femmes leaders de demain" fait suite au succès d'une première action du genre menée durant 14 mois avec de jeunes femmes marocaines, tunisiennes, algériennes et belges à l'occasion des élections de mai 2014 en Belgique. Au cours de cette période, les participantes avaient eu l'occasion de suivre des candidates belges durant leur campagne et leurs meetings.

Outre Mme Susskind, la délégation belge comprend Mmes Marie Arena, députée européenne et conseillère communale, membre du Parti Socialiste (PS), Mariam El Hamidine, adjointe au maire de la même commune et membre du parti Ecolo, Nadia El Yousfi, conseillère dans la même commune et députée au Parlement régional de Bruxelles (PS), Zoé Genot, conseillère dans la commune bruxelloise de Saint-Josse et députée régionale (Ecolo), Véronique Jamoulle, conseillère de la commune Bruxelloise d'Auderghem et députée au Parlement de Bruxelles (PS) et Fatiha Saïdi, adjoint au maire de la commune bruxelloise de Evere (PS).

http://www.le360.ma/fr/politique/des-deputees-belges-vont-coacher-des-candidates-marocaines-pour-le-4-septembre-49363

Le Maroc légalise une ONG pour les droits de l'Homme au Sahara occidental

L'association Sahraouie des victimes des violences graves des droits de l'Homme peut enfin légalement exercer ses activités, après dix ans d'attente.

Le Maroc légalise une ONG pour les droits de l'Homme au Sahara occidental

Les autorités marocaines ont autorisé une organisation sahraouie de défense des droits de l'homme pour une toute première fois. Human Rights Watch (HRW) a annoncé ce lundi 24 août que l'association Sahraouie des victimes des violations graves des droits de l'homme commises par l'Etat du Maroc (ASVDH) a légalement enregistré.

L'ASVDH peut désormais considérer comme levés, tous les obstacles imposés jusqu'ici par Rabat. Précisément, l'interdiction de tout rassemblement public ou sit-in. D'après HRW, le gouvernement marocain devrait aussi accepter l'enregistrement de toutes les associations pacifiques au Maroc et au Sahara occidental dont les demandes ont été bloquées récemment.

«En reconnaissant une organisation qui critique sans complaisance les violations des droits des sahraouis par le gouvernement, le Maroc a fait un pas en avant positif», a déclaré dans un communiqué Sarah Leah Whitson, directrice de la division Moyen-Orient et Afrique du Nord à Human Rights Watch.

Pour l'instant aucune déclaration concernant ce changement d'avis vis-à-vis de l'ASVDH n'a été faite par les autorités marocaines. Ceci étant, le **Conseil national des droits de l'homme (CNDH)**, un organe de l'Etat qui dresse le bilan de ses travaux au roi, a déclaré à HRW, d'avoir mis la pression aux autorités, afin que les associations qui ont réglé les formalités administratives requises s'enregistrent.

Pour Sarah Whitson, «le Maroc a rompu un vieux tabou » en reconnaissant légalement une association dont le nom fait référence à de graves violations commises par l'Etat marocain.

L'ASVDH et une association basée à Laâyoune.Fondée par d'anciens prisonniers politiques et victimes de disparitions contraintes, elle a pour objectif de surveiller la situation des droits humains.

http://www.afriquinfos.com/articles/2015/8/26/maroc-legalise-pour-droits-lhomme-sahara-occidental-263548.asp